كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القدّيس يوسف، في افتتاح كرسيّ القانون القاريّ والإتّفاقيّة السابعة التي أبرمها رجال القانون في منطقة البحر الأبيض المتوسّط، يوم الخميس الواقع فيه ٢٠ تشرين الأوّل (أكتوبر) ٢٠١٠، ضمن كليّة الحقوق، في مدرّج فرانسوا باسيل، حرم الإبتكار والرياضة.

يحتّم عليّ الواجب أن أرحّب بكم بيننا في جامعة القدّيس يوسف، ملاحظًا أنّ كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة، وعميدتها السيّدة لينا غنّاجه وفريقها، بذلوا جهودًا كبيرة لكي نؤدّي واجباتتنا في الضيافة ولكي يكون إطلاق كرسيّ القانون القاريّ والمؤتمر الذي يتبعه أكثر من لحظة مهمّة في الحياة اللبنانيّة، إن لم يكن حدثًا والمرقر على العقول ويترك آثاره الإيجابيّة على مسار القانون والتشريعات المعطّلة اليوم. في السياق الإجتماعيّ والسياسيّ والأمنيّ الذي يشهده لبنان ومنطقتنا في الشرق الأدنى والشرق الأوسط، نحن نريد أن نتلمّس في انعقاد هذا الحدث هنا بالذات في بيروت، بيروت أمّ الشرائع، في كليّة الحقوق المئويّة التي أسّسها شخص من مدينة ليون الفرنسيّة يُدعى بول هوفلان Paul Huvelin واليسوعيّون المؤسّسون، علامة تضامن معنا. وهكذا تستمرّ مقاومتنا الفكريّة وتستمرّ قدرتنا على التكيّف الإجتماعيّ والروحيّ في حثّنا وإلهامنا على المضيّ قُدُمًا وبلورة الوقت بالمثابرة على تثبيت الحقّ وعن طريق سائر تجليّات الفكر.

إذا كان الترحيب واجبًا محتمًا، اسمحوا لي أن أوجّه كلمة ترحيب خاصّة لسعادة سفير فرنسا السيّد إيمانويل بون Emmanuel Bonne، لحضوره هذه المؤتمرات، وفي جامعة القدّيس يوسف، حيث أنّ هذه الزيارة هي زيارتك الأولى ومداخلتك الأولى بيننا في هذه الجامعة، جامعة القدّيس يوسف. إنّها جزءٌ من الشبكة الفرنكوفونيّة للتعليم العالي وقد وطّدت على مرّ تاريخها روابط ثابتة مع فرنسا وساهمت في بلورة قيم الفرنكوفونيّة. خلال لقائنا في مقرّ قصر الصنوبر، أدركتُ أنّ جامعة القدّيس يوسف ليست غريبة عليك، بعدما كنت قد أقمت فيها يومًا ندوة مع صديقنا العزيز الراحل الأستاذ سمير قصير. فلتكن إقامتك في هذه العاصمة المختلفة كثيرًا عن غيرها من العواصم مثمرة لك وحاملة لاستمراريّة واعدة أكثر فأكثر للبنان وللجامعة.

أيّها الأصدقاء الأعزّاء، إنّه لفخرٌ لنا ولمسؤوليّة أن يتمّ الترحيب بمؤسّسة القانون القاريّ وبكرسيّ القانون القانون القاريّ وبكرسيّ القانون القاريّ ورئيسها جان فرانسوا دوبو Jean-François Dubos، عن طريق رئيس الجامعة، وفي إطار كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة. وبما أنّ الكراسي الأكاديميّة مرتبطة بشخص الرئيس في جامعتنا ومن دون أن أكون شخصيًا

متخصصًا في القانون، لا يسعني إلا أن أقدر هذه الإرادة لتسليط الضوء على القانون الرومانيّ الرومانيّ المدنيّ من جهة، ومن جهة أخرى، أن يأتي الرئيس إلى بيروت وفي كليّة الحقوق هذه التي ورثت في آنٍ معًا من القانون الرومانيّ في بيروت ومن القانون المدنيّ الفرنسيّ الذي تُرجِم مؤخّرًا إلى اللّغة العربيّة، بالإضافة إلى تعلّقه بالقانون اللبنانيّ والشرقيّ. وكان العميد الفخريّ، السيّد فايز حاج شاهين، قد حمل على عاتقه ودعم توجّه الشرعة هذا نحو بيروت ويسرّنا اليوم أن تتجسّد هذه النيّة. المهامّ المتعدّدة للمؤسسة، بدءًا من التنشئة المستدامة والنمو الشخصيّ والجماعيّ، وصولاً إلى الخبرة والجامعات الصيفيّة، مرورًا بتأثير هذا القانون من خلال الكراسي التي تنتشر مثل النار من اليابان إلى تشيلي ومن الدار البيضاء إلى بيروت، أنتم حاملو قرار الانفتاح هذا والحوار المتبادل بين القوانين وبين الرجال والنساء المعنيّين بالقانون في زمن لا تعرف الممارسات البربرية الوحشيّة إلا العنف الجسديّ والدكتاتوريّة المتمثّلة في قتل الكلمة.

التواجد في بيروت هو قيمة مُضافة متبادلة لطرقنا في تصميم القانون وممارسته. إنّ اتّفاقيّتكم حول العلاقات الأسريّة في بلدان البحر الأبيض المتوسّط لهي شهادة رائعة ومهمّة لما يستطيع هذا الكرسيّ الناشئ أن ينجزه لكي تتواصل العلوم القانونيّة وتتكامل بالكثير من السعادة والنجاح، ودائمًا عن طريق ترابط المجتمع البشريّ والحقوق الطبيعيّة أيضًا.

وختامًا، أود أن أستعيد كلمة الراحل الأب جان دوكروبيه Jean Ducruet، الرئيس السابق لجامعة القدّيس يوسف الذي قال في خطابٍ ألقاه في العام ١٩٨٥: "القانون هو أداة أمن وهذا الأمن يفترض نوعًا من الاستقرار، ولكنّ القانون لا يمكن أن يكون منفصلاً عن الحياة، والتحليل القانونيّ لا يمكنه أن يحيد عن مساره بالنسبة إلى الواقع الإجتماعيّ". آمل أن يعود الاستقرار ويستتبّ الأمن وأن يكون القانون الصحيح هو دليلنا. شكرًا.